

قانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٩٣

في شأن تعديل بعض أحكام قانون المخبرات العامة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تضاف الى كل من نص البند رابعا من المادة (٦٥) والمادة (٦٧) من قانون المخبرات العامة الصادر بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ ، الفقرتان الموضح نصاهما قرين كل منهما .

« مادة (٦٥) بند رابعا فقرة أخيرة - ويستبعد معاش الأجر المتغير عند حساب التعويض التقاعدي » .

« مادة (٦٧) فقرة ثانية - مع عدم الاخلال بحكم البند (ب) من المادة الأولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه ، يربط معاش الأجر المتغير بواقع $\frac{80}{100}$ من أجر تسوية هذا المعاش بالنسبة للفرد الذي تنتهي خدمته بغير الاستقالة أو بسبب لا يمن شخصه أو تصرفاته ، وكذلك من يسوى معاشه وفقا لقواعد تسوية الحالات المشار اليها » .

(المادة الثانية)

تعديل فئات علاوة المخبرات الواردة في جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ والتي تمنح لأفراد المخبرات العامة ، لتكون بنسبة $\frac{30}{100}$ من المرتب الأساسي لوظائف المخبرات وبنسبة $\frac{20}{100}$ لباقي الوظائف الأخرى وبعد أدنى ٢٠ جنيها شهريا .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل بالمادة الأولى اعتباراً من ١٩٨٧/٧/١ مع عدم صرف فروق مالية عن الماضي ، ويعمل بالمادة الثانية اعتباراً من اليوم التالي لنشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٤١٣ هـ
الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٩٣ م .

حسنى مبارك